سبحانه اعلم بالحال والمآل وذكر السنوسي في عقائده انه قال قال الدماميني في تعليقه
على المغني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة
الشريفة واورده بجملته وان كان فيه طول لاحتوائه على الفوائد المنيفة قال اهل العلم
ان الاسم المعظم في هذا التركيب المكرم يرفع وهو الكثير ولم يأت في القرآن غيره لكن
جوّز النصب على ما سيأتي اعرابه فالاقوال للناس في الرفع على اختلاف اعرابهم خمسة
منها قولان معتبران وثلثة لا يعول على شيء منها فالقولان المعتبران ان يكون
رفعه على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة
المعربين وهو رأي ابن مالك فانه لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان قال واكثر
ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم
ليس على الخبرية وحيث تعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير
المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار محل المبتدا يعني باعتبار
محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال
من الاقرب اقوى من الابعد كما لا يخفى ولانه داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع
باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير ما قام
احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه
نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل
الناس فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما انه بدل بعض وليس
ثم ضمير يعود الى المبدل منه الثاني ان بينهما تخالفا فان البدل موجب والمبدل منه
نفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني
قد كان يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى رابط كما في قبضت المال
بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع
البدلية لان مذهب البدل جعل الاول كانه لم يكن والثاني في موضعه وقد قال
ابن الصائغ اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع في
موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال وانما الا زيد هو الاحد الذي نفيت
عنه القيام فالا زيد بيان لاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء

اشبه ببدل

اشبه ببدل الشيء من الشيء منه ببدل البعض من الكل وقال في موضع آخر فلو قيل ان البدل
في الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال
فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على قولهم ما فيها احد الا زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدماميني وعلى قول
الشلوبين تكون كلمة الحق على نفي لا يستحق العبادة احد الا الله تعالى انتهى قال ناظر الجيش
واما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه راجح من القول بالبدلية وقد
ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل
في المعارف وان الاسم الاعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم
يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون
خبرا عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك
قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعيف حين ركبت
وصارت جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا لكن ابقوا
عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدا والخبر بعدها على ما كان
عليه مع التجرد وان كان كذلك لا يشترط عدم في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى
منه وذلك ان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون
المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد
بذلك المقدر لفظا ولا اصطلاحا يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا
فاعل في قوله ما قام الا زيد وانه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى
هذا لا منافاة بين كون الاسم الاعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله
خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث
فجوابه ان قولك الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص
عن عام لان العموم منتف والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد
من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلثة الاخر التي لا معول عليها فاحدها
ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار

Copyright © King Saud University